بسم الله الرحمن الرحيم



دور المحاسب في التنمية الاقتصادية

ورقة عمل

مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنميـة والتحديـات المعـاصـرة

المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية

في الفترة من8- 10 مايو 2005

مقدم من:

أ. زهير الناظر

المدير التنفيذي لمجموعة طلال أبو غزالة

غزة - فلسطين

مايو 2005 م

دور المحاسب في التنمية الاقتصادية

حيـث أننا بصدد إيضاح دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، لابد من الإشارة إلى ان عملـية التنمية ذاتها عملية متعددة الجوانب وقد أصبحت موضع اهتمام من العالم أجمع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي أول أهداف الدول التي حصلت على استقلالها خلال تلك الفترة، وفي سـبيل تحقـيق التنمـية كهـدف أساسـي لـدول العالم. أما عن دور مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصـادية، فمهـنة المحاسبة من حيث الأهمية كغيرها من المهن الأخرى كالطب والهندسة لها دورهـا ومكانـتها وأهميـتها فـي المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسة متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها، وأسست لها جمعيات مهنية دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضـويتها، وتحـرص علـى تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية وحفظ واستقلالية المهنة لأعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقديم وحماية سمعة مهنة المحاسبة سواء فيما يتعلق بالممارسة المهنية أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة.

ونظـراً لأهمية الدور الذي تلعبة مهنة المحاسبة في عملية التنمية الاقتصادية فقد أدركت المعاهد المهنـية فـي الدول الصناعية، الحاجة إلى إيجاد أصول محاسبة متعارف عليها تحكم هذه المهنة على نطاق العالم وعدم الاكتفاء بأصول متعارف عليها تحكم المهنة في كل قطر منها على حدة.

ولهـذا اتفقـت الجمعـيات و المعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 29 تموز 1973 علـى تأسـيس " لجنة الأصول الدولية للمحاسبة " لتقوم بوضع ونشر الأصول الدولية للمحاسبة بهـدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة دولية مترابطة وذات أصول منسقة معروفة ومحددة، تحكم المهنة على نطاق العالم. وباستخدام تلك الأصول في الممارسات المهنية والتقيد بها يمكن الحد من الاجـتهادات ويمكـن الحد أيضاً من تعدد المعالجات للموضوع الواحد. لقد شهدت العقود الثلاثة الماضـية في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدول الصناعية والدول النامية الدور الهام الذي تلعبة مهنة المحاسبة في ترشيد القرارات التي تستلزم عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه فـي ظـل وجـود مهنة محاسبة ذات أصول مكتوبة ومتعارف عليها مع توفر المحاسب المؤهل الملـتزم فـي ممارسـته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها يمكن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومـات اللازمـة لاتخـاذ القرار سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة مراقبة التنفيذ أو في مـرحلة تقييم الأداء للبرامج والمشاريع الإنمائية الآمر الذي يجسد القول أن من يمتلك المعلومات يمتلك قوة اتخاذ القرار ... ويمكن وبقدر ما تكون المعلومات المتوفرة لمتخذي القرار في الوحدة الاقتصادية دقيقة وسليمة وكافية، بقدر ما يكون القرار ناجحا وموفقاً في تحقيق الأهداف المطلوبة

. إن عمليـة اتخـاذ القرارات عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذ القرارات جوهـر العملية الإدارية في الوحدة الاقتصادية، إذ تهدف هذه العملية إلى الاختيار والمفاضلة بين البـدائل في ضوء الهدف الذي تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقه، وتنطوي عملية اتخاذ القـرارات علـى شقين الاول منها يتعلق بالتخطيط والثاني يتعلق بالرقابة و تقييم الأداء. وعملية التخطـيط هـي الوسيلة المتاحة أمام إدارة الوحدة الاقتصادية لمجابهة حالة عدم التأكد التي تسود عـالم الواقـع، وتنطوي عملية التخطيط على تحديد الأهداف التي تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية إلـى تحقيقها والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، غير أن التخطيط يصبح غير ذي جدوى ما لم تصحبة رقابة وتقييم للأداء. والرقابة تعني تنفيذ الخطط وذلك من خلال التحقق من أن الخطط المرسـومة تسـاهم في تحقيق الأهداف المطلوبة. أي أن ما يمكن قولة في هذا المجال أمام مهام التخطـيط والـرقابة وتقيـيم الأداء تتداخل فيما بينها من الناحية العملية وهذه المهام لا يكتب لها النجاح ما لم تقم المحاسبة الإدارية في توفير البيانات والمعلومات والتقارير التي تتصف بالكفاءة.

إن المفهـوم المتقدم لمهنة المحاسبة إعطاءها الدفع في حمل مسؤوليات العمل المنتظم على كافة المسـتويات، الإداريـة و الماليـة، ودفع خطط التنمية الاقتصادية وفق برامج متكاملة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية، و الترابط الإقليمي، و التطور الدولي وتراعي الاحتمالات المرتقبة فـي زيـادة عـدد السـكان و الاحتياجات الاجتماعية لأغراض الحياة الكريمة التي تؤمن للفرد متطلبات العدالة الاجتماعية.

لقـد بدأنـا نلمس جميعاً من خلال معايشتنا للأحداث الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العربي، اهتماماً بتطوير مهنة المحاسبة لتأخذ موقعها الصحيح في خضم هذه الأحداث، وتلعب دورها المرتقب و المطلوب في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا الاهتمام بدأ يتعاظم، وبدأت الأصوات الرسمية والمهنية ورجال الأعمال تتعالى في شتى أنحاء الوطن العربي مطالـبة باتخـاذ الإجراءات و الخطوات العملية في تطوير جوانب العمل في هذه المهنة، سواء باتجـاه ضـرورة تحديد الأصول التي تحكم هذه المهنة بحيث يمكن الرجوع إليها و الالتزام بها أثـناء الممارسـة العملية لهذه المهنة أو في جانب رفع مستوى التأهيل لممارسيها ووضع قواعد السلوك المهني التي تحكم تصرفات الممارسين لها.

إن واقع مهنة المحاسبة في معظم أرجاء العالم العربي يعاني من ما كانت تعانية الدول الصناعية من مواطن الضعف فيها والتي من أهمها مايلي:

- النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنياً جيداً.
- التغيرات التي طرات على علم المحاسبة وبتسارع أكثر في الآونة الأخيرة.

- فقـدان السـبيل المناسب الذي يمكن الطلاب من تدريب وتأهيل أنفسهم بالمستوى الذي تتطلبة احتياجات العصر.
- غـياب أصـول محاسبية مكتوبة ومتعارف عليها يتم الالتزام بها عند الممارسة المهنية ويـتم الـرجوع إليها عند الحاجة. وبالتالي فإن المعالجات المتباينة للموضوع الواحد لا تـزال سـائدة فـي ظل التعبير الفني المصطلح عليه وفقاً للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- غـياب الجهـاز المناسـب كجمعـية مهنية معترف بها، بإمكانها دراسة نقاط الضعف المذكورة أعلاه ومعالجتها وفقاً للمستوى المطلوب

أمـا عن مستلزمات النهوض بمهنة المحاسبة على امتداد وطننا العربي فإنه استناداً إلى ما سبق ذكـره فـإن ما يلزم لأغراض النهوض بمهنة المحاسبة في عالمنا العربي لا يتعدى ما يلزم من معالجات لنقاط الضعف سابق الإشارة إليها والتي تلخص بما يلي:

لمعالجـة الـنقص فـي عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً جيداً يجب أن لا يخفى بأن المستلزمات الرئيسية لأية مهنة هي وجود بذرة يجري تطويرها لتلائم احتياجات العصر، ولا يمكن توفير تلك البذرة وتطويرها إلا من قبل المرتبطين بها مهنياً على المدى الطويل.

كانت التغيرات في عالم المحاسبة دائماً سريعة الخطى، لكنها الآن تتسارع أكثر بسبب الثورة في تكنولوجـيا المعلومـات وما التحديات الناجمة عن ذلك بأقل أهمية من الفرص التي تتيحها، ولا سـبيل للمحاسب لكي يجاري ذلك ويبقى في الطليعة، إلا أن يستمر على الدوام في تثقيف نفسه. ولهـذا فإن الحاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى على زيادة الالتزام بعملية التثقيف المهني المستمر. وأفضل إطار لتحقيق ذلك هو الارتباط المهني بجمعية تكون من أهدافها:

- السعي لتطوير علم المحاسبة والإدارة المالية والمواضيع الأخرى المتعلقة بها.
- تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضائها.
- حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنية وممارسة الرقابة المهنية عليهم.
- القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة.

ترتـب على غياب جمعية مهنية عربية معترف بها دولياً في بلدنا أن شبابنا الذين يحصلون على عضـوية جمعـيات مهنية أجنبية يحصلون على المؤهل بعد اجتياز اختبارات الجمعيات المهنية الأجنبـية، إذ علـيهم اجتـياز مواضيع معينة مثل أنظمة الضرائب والقوانين التي تعالج الأمور المحلية في البلدان التي تتواجد بها تلك الجمعيات، وفائدة تلك المواضيع محدودة بالنسبة لمستقبلهم المهنـي في بلادهم. ولذلك فعلينا إذا أردنا أن نعد الشباب الذين تحتاجهم المهنة في بلدنا أن نتيح

لهم فرصة التعليم والتدريب في بلادنا وفقاً لمستوى لا يقل عما هو متوفر في أي بلد أخر بما يخدم النواحـي الفنية والقانونية. ثم إن إيجاد أصول محاسبية معترف بها تحكم مهنة المحاسبة في بلادنا بحيث يتم الالتزام بها في الممارسات المهنية من قبل المحاسبين و يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لأمر ضروري إذ لا يوجد مهنة في الدنيا إلا ولها أصولها وقواعدها، و لأغراض معالجة

هـذا الأمر لا بد من الاستفادة من تجارب من سبقونا في هذا المضمار إذ أن الإبقاء على غياب أصول تحكم مهنة المحاسبة في عالمنا العربي يعني الإبقاء على أهم مسببات الجريمة الاقتصادية. أمـا فيما يتعلق بغياب الجهاز المناسب كجمعية مهنية معترف بها، بإمكانها دراسة نقاط الضعف المذكورة آنفاً وفقاً للمستوى المطلوب فقد تم خلال السنوات الأخيرة تأسيس جمعية المجمع العربي للمحاسـبين القانونيين، وقـد أصـدرت تلك الجهة أول مجلة محاسبية عربية مهنية متخصصة "المحاسب القانوني العربي " لخدمة مهنة المحاسبة ونشر الوعي المحاسبي بين ممتهني هذه المهنة ومـن يعنيهم أمرها وهي الآن في عددها الرابع بعد المائة وتوزع أعدادها على نطاق العالم، كما تمكنـت تلـك الجمعية منذ السنوات الأولى من تأسيسها وبفضل إدارتها النشطة أن تحصل على عضـوية أكبر تجمع مهني في العالم ألا وهو "اتحاد المحاسبين الدولي" وعضوية "اللجنة الدولية للمحاسـبة" وهي الهيئة الأعلى في العالم لإقرار الأصول الدولية للمحاسبة، وانطلاقاً من مشاركة جمعـية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في التشريع دوليا لمهنة المحاسبة فقد قامت بترجمة الأصـول الدولية للمحاسبة إلى لغة بلادها "اللغة العربية" وقد أصبحت في متناول من يهمة أمرها، كما تم انتخاب رئيسها الأستاذ طلال أبو غزالة لعضوية مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والـذي يضم إلى عضويته مليون ومائتي ألف محاسب من مائة وعشرين جمعية مهنية يمـثلون ثمانـية وثمـانون دولة ويشكل هذا الانتخاب اعترافاً صريحا بدور ومساهمة المحاسب العربي في مجال تقدم مهنة المحاسبة ويؤكد أن المحاسب العربي قادر على ارتقاء أكثر المراكز تأثيراً في مهنة المحاسبة كما في غيرها من المهن.

هـذا وقـد قامـت مؤخـراً العديد من الدول العربية بتبني ما صدر عن "اللجنة الدولية لأصول المحاسـبة" من أصول دولية تحكم مهنة المحاسبة وأصدرت التشريعات اللازمة بشأنها، كما تقوم العديـد مـن الـدول العربية الأخرى بإجراءات جادة لدراسة مدى إمكانية تبني تلك الأصول أو الاسترشاد بها في وضع أصول لتنظيم مهنة المحاسبة في بلادها بحيث تكون أقرب ما يكون إلى الأصول الدولية. كما شهدت المهنة اهتمام الأجهزة الحكومية المختصة فيها بالعمل الجاد الدؤوب فـي تطوير المهنة وإرساء قواعدها على مستوى لا يقل عن المستويات الدولية. وفي توفير العدد الكافي من المحاسبين المؤهلين لمزاولة المهنة بادرت جمعية

المجمع العربي للمحاسبي القانونيين إلى توفير وسائل تأهيل المحاسب القانوني العربي عن طريق وضع مناهج التأهيل التي لا تقل في مستواها عن أعلى مناهج التأهيل في الدول المتقدمة في هذا المضـمار. ولكي يتمكن ممارس مهنة المحاسبة من القيام بدورة في التنمية الاقتصادية يجب أن تـتوفر لدية المعارف الأساسية في مجالات المحاسبة والمراجعة والضرائب والمعرفة العامة في مجـال الأعمـال والبيئة المحيطة بها، إلى جانب مجموعة من المهارات في مجالات الاتصال، ونظم المعلومات، واتخاذ القرارات و القيادة، و التعامل المهني من خلال التأهيل والتدريب المهني له بحيث تتوفر لديه عناصر التأهيل اللازمة لممارسة هذه المهنة.

إن تأهـيل المحاسب لم يعد قاصراً على مجرد المعرفة المحاسبية أو المعرفة في مجال الأعمال إنما يجب أن يلم بالتطورات المتلاحقة التي تحدث في تقنية المعلومات وفي الظروف والتحولات الاقتصادية العالمية وما سيواكب الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات "GATS" وما ترتب عليها مـن عولمة لمهنة المحاسبة الأمر الذي يفرض بالضرورة إعادة النظر في تطور منهاجيه برامج التعليم المحاسبي في الجامعات على نطاق العالم العربي.

أمـا عن المفهوم العام لمهنة المحاسبة في ظل الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات "GATS" كما تعلمـون أن مهنة المحاسبة القانونية من المهن رفيعة المستوى التي تهم بالإضافة إلى ممارسيها الكثـير من قطاعات المجتمع من حكوميين وأكاديميين ومفكرين ورجال أعمال لما لها من أهمية فـي كافة القطاعات الاقتصادية، لذا فإن المجتمعات أصبحت تتطلع إلى المحاسب القانوني كخبير قادر على تقديم خدمات مهنية تلبي حاجاتها أمراً ضرورياً ولاسيما في توفير المعلومات اللازمة لاتخـاذ القـرارات فـي كافة القطاعات الاقتصادية. وعلية فقد أصبحت الوسائل اللازمة لإعداد المحاسب القانوني هامة بمقدار أهمية المهنة نفسها.

وبـناء علـى ما تقدم يجب على المحاسبين الاطلاع المستمر ومواصلة التعليم طالما استمروا في ممارسـة مهـنة المحاسبة، وهذا ما يعرف بالتعليم المتواصل أو المستمر، وذلك لتطوير قدراتهم المهنية. إذ يجب على المحاسبين أن يظلوا على اتصال بالعملية التعليمية للمحاسبة، ويجب عليهم أن يسـتمروا فـي التعلـيم المحاسـبي ويواصـلوه حتى يمكنهم نشر وتطوير مهنتهم و مواكبة التطورات التقنية الحديثة، وكذلك مواجهة كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،

وأيضـاً حـتى يمكـنهم مـن متابعة المعايير المهنية المبتكرة التي تحتاجها عملية تطوير المهنة ونشـرها في كل مكان ، إذ يجب إعادة النظر في أساليب التعليم المحاسبي الحالية بحيث تتمشى مـع التطورات التقنية الحديثة بهدف تشجيع الطلاب الدارسين ودفعهم للبحث عن العلم والمعرفة

بدلاً من تلقينها لهم ، أي بمعنى الاعتماد على أسلوب التعلم وليس التلقين ، بحيث يزداد الاتصال بين الطلاب و أساتذتهم حتى يمكن مناقشة بعض الأمور والقضايا بشكل مباشر .

إن عملـية تحفيز ودفع الطلاب وحثهم على البحث عن العلم والمعرفة المحاسبية ومحاولة إيجاد الحلـول المنطقـية للمشـاكل المحاسبية التي يمكن أن تواجههم تتطلب أن يتضمن أسلوب التعليم المحاسـبي فـي كافة فروع المعرفة المحاسبية ندوات للمناقشة مع التركيز على دراسة الحالات العملـية، وكذلك تطوير واستخدام مراكز البيانات وبرامج التدريب العملي أو الميداني، كما يجب أن يتضـمن أسـلوب التعليم المحاسبي أيضا ممارسة الطلاب لحالات عملية وتطبيقات ليست لها إجابات محددة أو حلول نموذجية مع تعويدهم على استخدام الأجهزة والبرامج الحديثة.

إن مهمـة تطويـر أسلوب التعليم المحاسبي يمكن أن تقوم بها عدة جهات إلا انه يمكن القول بأن تلـك المهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات باعتبارهم أساتذة وباحثيـن فـي نفس الوقت، حيث أن الأكاديميين المتخصصين في المعرفة المحاسبية باعتبارهم مدرسـين وباحثيـن في نفس الوقت يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً ومتميزاً في تطوير أسلوب التعليم المحاسـبي وإحـداث تغـيرات جذريـة في برامجه، الأمر الذي سيؤدي إلى تخريج كوادر من المحاسـبين قـادرة على توسيع رقعة الإفصاح المالي وغير المالي في المحاسبة. ويتضح نتيجة لاسـتعراض أهداف ومناهج و أساليب التعليم المحاسبي أن عملية التطوير لكل من هذه الأهداف والمناهج والأساليب تمثل عبئاً كبيراً على عاتق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والكليات وذلك بالإضـافة إلـى عملهم الأساسي المتمثل في التدريس والبحث العلمي ووضع المقررات وتأليف الكتب الدراسية للمحاسبة، وبالتالي يجب أن يكونوا على قدر كبير من التأهيل العلمي والعملي بما في ذلك مواكبة تقنية المعلومات، وبالإضافة إلى الإلمام بالأساليب والطرق الحديثة للتدريس. كما يجـب أن يتصفوا بالمرونة والاستعداد المتواصل، وحتى يمكن لأعضاء هيئة التدريس القيام بكل ذلك يجب أن يتوافر لهم الجو المناسب والظروف الملائمة والإمكانيات و الوسائل اللازمة للبحث العلمـي والابـتكار، بالإضـافة إلى التشجيع المادي والمعنوي حتى يمكنهم المساهمة بجدية في تطويـر التعليم المحاسبي وبالتالي المشاركة في إعداد محاسب الغد. ثم إن عملية إجراء البحوث العلمية في المحاسبة تعتبر من الأسس الهامة والضرورية لتطوير كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسـبة، حيـث أنـه بدون البحث العلمي في المحاسبة سيظل كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسـبة في حالة من الجمود وعدم الفاعلية ولا يمكنها مواكبة التطورات والاختراعات العلمية الحديثة.

وتعتـبر البحوث العلمية في المحاسبة من الأسس الهامة لتطوير كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسـبة ومـا يترتب على ذلك من رفع كفاءة نظم المعلومات الاقتصادية بصفة عامة، ونظراً لأهمية تلك البحوث تنفق بعض دول العالم بسخاء على البحوث العلمية في المحاسبة.

وعمـلاً بما جاء في اتفاقية (الجات) فقد دعت الأمم المتحدة ممثلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) إلى اجتماع عقد في جنيف في الخامس عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1996 في مقر الأمم المتحدة ضم خبراء دوليين كفريق استشاري يقوم بتقديم التوصيات إلى الأمم المـتحدة وإلـى المنظمة العالمية للتجارة حول التعليم المحاسبي وامتحانات المحاسبين القانونيين وتأهيلهم وترخيصهم، حيث تم انتخاب السيد طلال أبو غزالة رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسـبين القانونيين رئيساً لهذا الفريق الذي ضم عشرة خبراء بالصفة المذكورة بالإضافة إلى ممـثل المنظمة العالمية للتجارة وممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتتمثل أهمية هذا المشروع في وضع معيار واحد للاعتراف بالشهادات إذا استوفته أي جمعية أو دولة التزمت جميع دول العالم بقبوله والسماح لحاملة بممارسة العمل في أي دولة أخرى دون معوقات غير معقولة.

إن التنسـيق بيـن المقومات الأساسية لأداء وظائف المحاسبة وهي التعليم أو التأهيل المحاسبي، وأسـس وقواعـد ممارسـة مهـنة المحاسبة، والبحث العلمي في مجال المعرفة المحاسبية امر ضـروري وبالغ الأهمية لما له من تأثير مباشر على نجاح كل من تلك المقومات في أداء الدور المنوط به ، فتلك المقومات تكمل بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض ، كما أنها جميعاً تتأثر بـالعوامل الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية السائدة . ويمكن القول بأنه بدون التنسيق بين تلك العوامل سيكون كل منها في واد، ولن يتحقق بالتالي الهدف المرجو من أي منها.

وانطلاقـاً مـن أن الهدف الأساسي من أداء وظائف المحاسبة هو إعداد وتقديم المعلومات المالية والاقتصـادية المناسبة واللازمة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية فضلاً عن دورها الهام في قـياس كفاءة الأداء وتوفير الرقابة الفعالة عليه، فإنه بالتالي تظهر ضرورة التنسيق بين مقومات أداء وظيفتـي القياس والاتصال المحاسبي وهي التعليم والمهنة والبحوث المحاسبية. وعليه يجب أن يواكـب نظـام التعليم المحاسبي التطبيقات العلمية المتبعة في المحاسبة، وأن يكون قادراً كما سبق الإشارة إليه على رفع مستوى هذه التطبيقات العملية، وذلك عن طريق نقل مشاكل التطبيق العملي للمحاسبة إلى قاعات الدراسة. كذلك الحال بالنسبة للبحوث العلمية في المحاسبة فهي أيضاً يجب أن تركز على المشاكل العملية التي تواجه المحاسبين المهنيين، وتركز أيضاً على التطبيقات المحاسـبية وبعـض المشاكل الاقتصادية التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، على أن يلي ذلك دمج وإدخال نتائج البحوث والدراسات المحاسبية ضمن مقررات ومناهج التعليم

المحاسبي. وينطبق نفس القول على تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة، حيث يمثل الخريجون الروافد المتجددة لهذه المهنة، وبالتالي فإنها تتأثر بنظام التعليم المحاسبي المتبع. ومن ناحية أخرى نجد أن الأسس والقواعد أو المعايير المحاسبية والمهنية التي تتبناها الهيئات والمنظمات المهنية يمكن أن تمـثل بعض مدخلات نظام التعليم المحاسبي، ومن هنا يتضح مدى العلاقة بين المقومات الثلاثة، الأمـر الذي يؤكد ضرورة التنسيق فيما بينها. وحتى يتحقق هذا التنسيق بشكل مرضي، فإن كل مـن تلـك المقومـات الثلاثة لا بد لها أن يبني على أسس علمية سليمة و أن تتوافر له العوامل اللازمة لأداء دورة كما سبق أن ذكرنا.

إن الترابط ما بين دور المحاسبة والعمل الاقتصادي وثيق جداً، ويمكن القول بأن عدم قيام المهنة بـالدور المطلـوب منها وبالشكل المرسوم لها يؤدي إلى نتائج اقتصادية وخيمة ويؤدي إلى تفاقم معضلات وإشكالات مالية مؤداها ضعف المسيرة الاقتصادية إن لم يكن تغيرها بالتالي خلق حالة مـن التخلف الاقتصادي. فإلى متى يبقى رجل الأعمال العربي، خاصة قطاع الصناعة، يستورد الآلـة ونظـام محاسـبة التكاليف معها، وإلى متى يبقى دور المحاسبة الإدارية ودور المحاسب مصـادراً. إن الأمة التي اخترعت علم الحساب قادرة على بناء مهنة المحاسبة وإعداد المحاسب العربـي المؤهـل. لـتأخذ هذه المهنة دورها ويأخذ المحاسب العربي المؤهل موقعة من التنمية الاقتصـادية التـي تحـتاجها كافة أقطار أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها، ولتعيد إلى مهنة المحاسبة عروبتها وإلى محاسبنا المؤهل استقلاليته وليس أدل على أهمية المحاسبة والمحاسب في حياتنا الدنيا والآخرة من قوله تعالي (ونضع الموازين بالقسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وان كان مثل حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) صدق ا العظيم.إننا سائرون بلا شك على الطـريق. ولكـن علينا أن نسارع الخطى بالمزيد من التحديث في التشريعات وتأسيس الجمعيات المهنية ولتكون محور التنظيم الذاتي والتطور المتجدد والتأهيل الراقي للمحاسبين ولجميع جوانب هذه المهنة.

- وبعد هذا الاستعراض العاجل لأهمية دور المحاسب في عملية التنمية الاقتصادية أتقدم إليكم بالتوصيات التالية السعي إلى استصدار التشريعات اللازمة من الجهات الحكومية أو الهيئات الأخرى في فلسطين بتبني الأصول الدولية للمحاسبة الصادرة عن "اللجنة الدولية للمحاسبة" كأصول تحكم مهنة المحاسبة.
- السـعي إلـى استصدار التشريعات اللازمة من الجهات الحكومية أو الهيئات الأخرى ذات الاختصـاص فـي فلسطين بضرورة إعطاء مهنة المحاسبة دورها واحترامها لتأخذ مكانتها علـى اخـتلاف مواقعها في الوحدات الاقتصادية وإعطاء المحاسب في تلك الوحدات دورة

واستقلاليته ليشارك بكل ما في هذه الكلمة من معنى في تزويد إدارات الوحدة الاقتصادية بما يلزمها من معلومات تساعدها في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم.

- السـعي لدى الجهات ذات الاختصاص إلى دعم الارتباط المهني بالجمعيات المهنية ويكون من أهم أهدافها ما يلي:

تأهيل المحاسب القانوني العربي التأهيل العصري وعلى مستويات لا تقل عن المستويات الدولية.

تطوير علم المحاسبة والإدارة المالية والمواضيع الأخرى ذات العلاقة بها.

تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضائها.

حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنية وممارسة الرقابة المهنية عليهم.

القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة.

- السعي لدى الجهات ذات الاختصاص بتطوير مناهج وأساليب التعليم والتأهيل المحاسبي بما يـتفق ومستلزمات الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS) وما ترتب عليها من عولمة لمهـنة المحاسـبة بحيث تتماشى مع التطورات التقنية السريعة التي تحدث في مجال أنظمة المعلومات.
- التركيز على أن دور المحاسب هو دور قيادي وأن مسؤوليته تتعدى إعداد البيانات الحسابية، وهـذه المسـؤولية تلقي علية عبء المشاركة في تمكين صانعي القرار في القطاعين العام والخـاص فـي اتخاذ القرارات الأفضل باعتبار أن المعلومات التي يقدمها هي الأساس في اتخاذ تلك القرارات.
- اعتماد يوم في السنة يطلق علية يوم المهنة يقوم كل منا في هذا اليوم بمحاسبة نفسه بما قدمه خلال السنة، مساهمة منه في بناء ذاته مهنياً وما ساهم به في بناء المهنة ومدى ما شارك به في التنمية الاقتصادية على نطاق بلده وعلى نطاق الوطن العربي.

والسلام عليكم ورحمة ا وبركاته،،